اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية على مؤشر الشمول المالي للعراق
دراسية قياسية فصلية للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٩

م.د سامي عواد
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص

يعامل مؤشر الشمول المالي مع الانظمة والادوات المصرفية وحركة النشاط المصرفي الذي ينعكس في النهاية على مؤشرات اقتصاديه مهمه من بينها توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك اثر ذلك على مؤشرات كل من البطالة والتضخم ومؤشرات السياسة المالية والنقدية، تتأتى اهمية البحث من كون الشمول المالي يؤثر بشكل مباشر في معدلات النمو الاقتصادية وينعكس ذلك على التنمية الاقتصادية، وتمثلت فرضية البحث في ان اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية على مؤشر الشمول المالي للعراق هو اثر ضعيف كون الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات اقتصادية عميقة اهمها المشكلة الريعية المتأثرة بشكل سافر بأسعار النفط العالمية، اما مشكلة البحث فتلخصت في اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات الريعية وعدم توظيفها بالشكل الامثل وبتعبير ادق اقتصار الانفاق الحكومي على النشاطات الاستهلاكية وبمقابل تخصيص مبالغ ضئيلة للجانب الاستثماري وهذا له انعكاس على موضوع الشمول المالي والادخار والاستثمار وبالتالي اثر ذلك على المؤشرات التنموية عموماً، اما هدف البحث هو عبارة عن ايجاد العلاقات الاقتصادية والقياسية طويلة وقصيرة الاجل بين مؤشرات الاقتصاد الكلي و مؤشرات السياسة النقدية والمالية مع مؤشر الشمول المالي.**الكلمات المفتاحية** الشمول المالي، ادوات السياسة المالية، ادوات السياسة النقدية، متغيرات الاقتصاد الكلي، الناتج المحلي الاجمالي، اسعار النفط العالمية.

المقدمة

لا يخفى على الجميع ان موضوع الشمول المالي من بين المواضيع المهمة في الساحة الاقتصادية كون هذا الموضوع قد ظهر في عام ١٩٩٣ في انجلترا، وبدا الاهتمام فعلياً به بعد عام ٢٠٠٠ وبدأت الدول تهتم بهذا المؤشر كونه يقيس نشا النظام المصرفي وبالتالي التأثير في ادوات السياسة المالية وادوات السياسة النقدية التي تلعب دور بارز في ايجاد التقد الاقتصادي وتنبثق اهميته من كونه يسهم بشكل فاعل في زياده معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي الاسهام في تفعيل التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية المستدامة.ومن المعلوم ان مؤشر الشمول المالي يتعامل مع الانظمة والادوات المصرفية وحركة النشاط المصرفي الذي ينعكس في النهاية على مؤشرات اقتصاديه مهمه من بينها توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك اثر ذلك على مؤشرات كل من البطالة والتضخم ومؤشرات عامة اخرى اذ ان الدول المتقدمة تولي مؤشرات الشمول المالي اهتمام كبير بسبب انه يعمل على تنشيط الاستدامة المالية وبالتالي العمل على ايجاد الرفاه الاقتصادي الذي يتمتع به الافراد، يعاني الاقتصاد العراقي جملة من المشكلات الاقتصادية التي جعلت منه يسير بعيداً عن المسارات الاقتصادية المعاصرة وفي الحقيقة يمكن ارجاع هذه المشاكل الى جملة من الاسباب من بينها ريعية الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على القطاعات الانتاجية الحقيقية في النهوض الاقتصادي بالإضافة الى تذبذب اسعار النفط العالمية، فضلاً عن التداخل الواضح بين استقلالية القرار الاقتصادي والقرار السياسي ناهيك عن الفساد المالي والاداري الذي يسيطر على اغلب مفاصل الدولة، واذا ما اريد للاقتصاد العراقي النهوض من جديد لابد من اتباع سياسات اصلاحية شاملة في مقدمتها تفعيل دور القطاعات الحقيقية منها الزراعي والصناعي وباقي القطاعات الاخرى.

اهمية البحث تتأتى اهمية البحث من كون الشمول المالي يؤثر بشكل مباشر في معدلات النمو الاقتصادية وينعكس ذلك على التنمية الاقتصادية فيما بعد هذا من جانب، ومن الجانب الاخر ان تطور المؤشر المذكور انفاً يعطي مراتب ائتمانية متقدمة وبالتالي فتح افاق اقتصادية جديدة مع الاقتصادات المتقدمة.

فرضية البحث ينطلق البحث من الافتراض الاتي" ان اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية على مؤشر الشمول المالي للعراق هو اثر ضعيف كون الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات اقتصادية عميقة اهمها المشكلة الريعية المتأثرة بشكل سافر بأسعار النفط العالمية وهذا ما يقود دائما الى عدم الاستقرار الاقتصادي في الداخل ناهيك عن انعكاسه على مؤشرات الشمول المالي".

مشكلة البحث تتلخص مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات الريعية وعدم توظيفها بالشكل الامث وبتعبير ادق اقتصار الانفاق الحكومي على النشاطات الاستهلاكية وبمقابل تخصيص مبالغ ضئيلة للجانب الاستثماري وهذا له انعكاس على موضوع الشمول المالي والادخار والاستثمار وبالتالي اثر ذلك على المؤشرات التنموية عموماً.

هدف البحث يهدف البحث الى الاتي:

١. ايجاد العلاقات الاقتصادية والقياسية طويلة وقصيرة الاجل بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشر الشمول المالي.
٢. ايجاد العلاقات الاقتصادية والقياسية طويلة وقصيرة الاجل بين مؤشرات السياسة النقدية والمالية ومؤشر الشمول المالي.
٣. اختبار العلاقات وخلوها من المشاكل القياسية والاحصائية للمتغيرات المذكورة انفاً.

الجانب القياسي التطور و النشاه تم مناقشة الموضوع الشمول المالي في عام ١٩٩٣ لاول مره على يد ليشان وترفت لكن بداء الاهتمام الفعلي لهذا المفهوم بعد عام ٢٠٠٠ اذ بدات الحكومات و البنوك المركزية تولي الاهتمام

Leyshon & thirft , the restructuring of U.K . financial services industry in the 1990s ; a reversal of fortune ? journal of rural studies , volume 9 , lssue 3 , july 1993 ,pages 223-241 .

و لجل توسيع اطار الخدمات المالية و المصرفية وكذلك انتشار المصرف بشكل عام لتشمل جميع فئات المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود ما عدا في محافظ البنوك المصرفية فضلا عن المنظمات الدولية و المؤسساتية لاعطا الموضوع اهمية اكبر مما دعا الى عقد العديد من المؤتمرات لبلوة الافكار المتعلقة بمفهوم المشمول المالي اذ كان اول مؤتمر من عقد بدولة كينيا عام ٢٠٠٩ بعد اعتراف قادة العشرين بحساسية الموضوع و قوتة كونة ركيزة اساسية للاسقرار المالي و الاقتصادي و لابد من تناول ذلك من التفصيل و كالاتي

Global partnership for financial lncluisionnancial lnclusion (Global partnership for financial lnclusion) . Contribution from the Alliance for financial lncluisionnancial lnclusion (AFl) Network of Developing Country policymakers . Report October 2011 . Available at ;
https: // www.Global partnership for financial lnclusion . nancial lncluisision .org / sites/default/financial lncluisionles / documents / Glibal partnership for financial lnclusion. Nancial lncluision% 20 forum%20 reprt.pdf

١- مجموعة الخبراء للشمول المالي للعام financial incluision 2009

٢- المجموعة التي تعاملت مع الشمول المالي بطريقة منهجية و كان ذلك بدعم من القيادات السياسية في اطار قمة تورنتوا للعام ٢٠١٠

٣- المجموعة التي تهتم بالبعد التنموي و الاقتصادي و جاءت اثر الاستقصاء الذي اشارت له التقارير والتي كشفت عن الاستبعاد اكثر من ملياري شخص من اطار الخدمات المصرفية

و بتطور السياسات العامة سيما الاقتصادية و المالية و النقدية فضلا عن العديد من المبادرات في دول مختلفة من دول العالم الرامية لتوسيع اطار السياسات الشمول المالي كالاتي : جدول (١)

السنوات	الهيات الداعمة للشمول المالي وفق الاغراض التي تصب في تعزيزية المالي	الغرض
١٩٧٧	انشاء وحدة SEU	وحدة الاستبعاد الاجتماعي للتحقق من مجالات الاستبعاد و الابلاغ عنها .
١٩٩٦	القانون الطوعي الالماني	القانون الطوعي لجمعيه المصارف الالمانية السماح لكل شخص بامتلاك حساب جاري يستخدم في انجاز الخدمات المصرفية الاساسية
١٩٩٧	القانون الامريكي لاعادة الاستثمار	قانون اعادة الاستثمار للتجمعات (تقديم ائتمانات في كامل مناطق عملها و يحظر عليها استهداف المناطق الغنية فقط)
١٩٩٨	فريق PAT14	انشاء فريق هيئة الخدمات المالية للنظر في التمويل الاصغر في الهندوذلك لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية في الاحياء المحرومة و الفقيرة
١٩٩٨	انشاء مركز البحوث البريطاني	انشاء مركز التمويل الشخصي في جامعة بريستول البريطانية يضطلع المركز بمجموعة واسعة من البحوث و التطورات في جميع مجالات التمويل الشخصي

١٩٨٨	قانون الاستبعاد في فرنسا	صدور هذا القانون اعطاء الحق لكل شخص بامتلاك حسابا مصرفيا .
٢٠٠٤	حساب MAZNSI	الحساب المصرفي في المنخفض الكلفة من اجل الوصول الى الخدمات المالية للمستبعدين
٢٠٠٤	وثيقة تعزيز الشمول المالي FINANCIAL INCLUISION في انكلترا	الالتزام بمعالجة امكانية الحصول على القروض و الائتمان و باسعار معقولة و المشورة النقدية المباشرة و قد اعلن عن انشاء الصندوق المخصص للشمول المالي بقيمة ٢١ مليون جنية استرليني تغطي معظم انكلترا
٢٠٠٥	انشاء مجموعة FINANCIAL INCLUISION للمملكة المتحدة	انشاء مجموعة FINANCIAL INCLUISION للمملكة المتحدة من اجل تعزيز الشمول المالي .

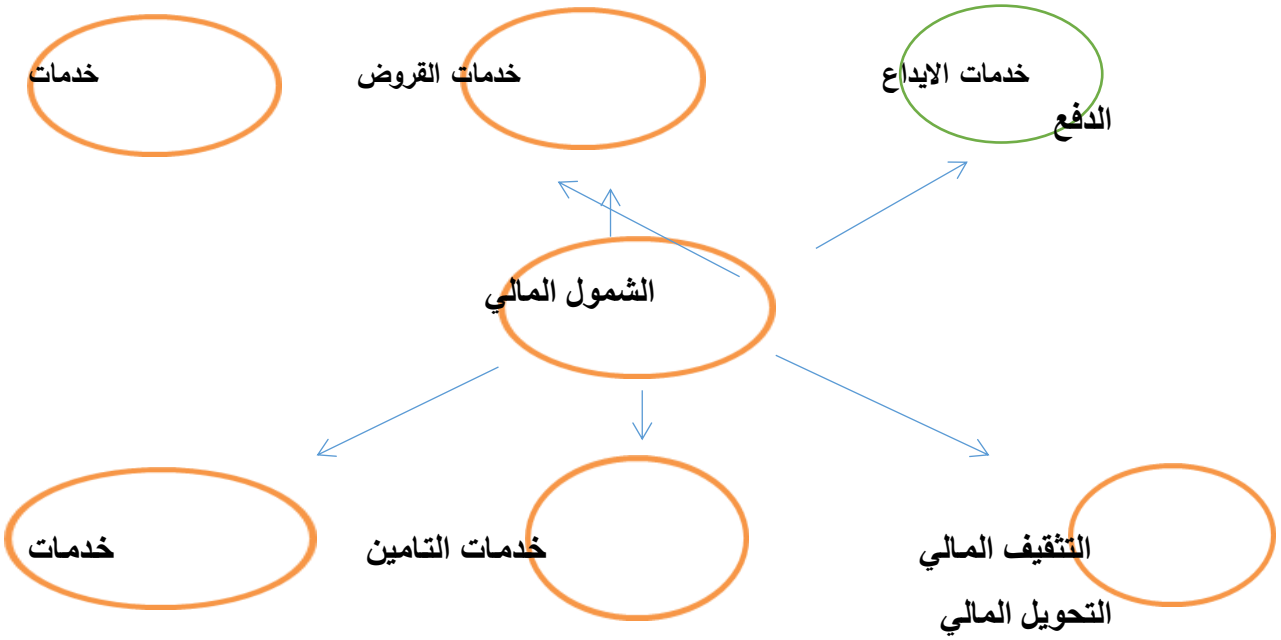

ثانيا : الاهمية لا شك في ان استخدام الخدمات الرقمية منها الهواتف النقالة للحواسيب المحمولة و شبكت الاتصالات العالمية سهلة من موضوع انتشار عملية الشمول المالي كونة يتمتع من العديد من المزايا منها

أ- رفع الخل الشهري للفرد و التخلص من العمليات الرصينة لتحويل و سحب و ايداع الاموال هذا من جانب و من جانب اخر تعزيز عمل السياسة المالية و النقدية و استثمار الاموال للمشاريع العملاقة الذي ياتي بالنفع للفرد و المجتمع على حد سواء .

و لتوبيخ عملية الشمول المالي على النطاق الواسع الذي يمتد الى (خدمات التثقيف , التامين , التحويل المالي و الدفع و غيرها من الخدمات الاخرى) و كما يبين ما ذهبنا اليه الشكل الاتي شكل (١) الشمول الي و الخدمات المصرفية اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية , بلدان عربية مختارة مع روية مستقبلية للعراق , اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة واسط , غير منشور اسيلي ديمير جوتش – كونت . و اخرون , قياس مستوى الشمول المالي و ثورة التكنولوجيا المالية . قاعدة بيانات المؤشرات العالمي للشمول المالي , مجموعة البنك الدولي , ٢٠١٧ . ص١ .وفقا الاختبارات الاستقرارية ومن خلال اختباري جذر الوحدة

لفيلبس بيرون [١] وديكي فلر الموسع [٢] ويمكن القول ان اختبار فليبس بيرون هو الاختبار الاكثر مناسب لدراستنا كونه يهتم بالعينات الصغيرة وكما في الجدول الاتي:**جدول (١)**

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
	At Level					
		FI	INF	OR01	PE	UNEM
With Constant	t-Statistic	-1.9880	-6.4170	-1.7555	-1.2333	-2.2981
	Prob.	***0.2910***	***0.0000***	***0.3975***	***0.6523***	***0.1768***
		n0	***	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6579	-5.3046	-1.7539	-1.5557	-2.5364
	Prob.	***0.2581***	***0.0004***	***0.7109***	***0.7953***	***0.3101***
		n0	***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.1818	-5.5342	-0.3270	0.6318	-0.4097
	Prob.	***0.2135***	***0.0000***	***0.5622***	***0.8493***	***0.5305***
		n0	***	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(FI)	d(INF)	d(OR01)	d(PE)	d(UNEM)
With Constant	t-Statistic	-4.0425	-3.9683	-2.9169	-2.7621	-4.1936
	Prob.	***0.0028***	***0.0035***	***0.0511***	***0.0717***	***0.0018***
		***	***	*	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0033	-3.8532	-2.8921	-2.7543	-4.1587
	Prob.	***0.0154***	***0.0224***	***0.1744***	***0.2210***	***0.0103***
		**	**	n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0486	-4.3120	-2.9540	-2.6066	-4.2303
	Prob.	***0.0001***	***0.0001***	***0.0040***	***0.0103***	***0.0001***
		***	***	***	**	***
			UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
	At Level					
		FI	INF	OR01	PE	UNEM
With Constant	t-Statistic	-1.4065	-1.5827	-2.8821	-1.4468	-2.3203
	Prob.	***0.5690***	***0.4824***	***0.0554***	***0.5512***	***0.1705***
		n0	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5137	-0.5688	-2.8467	-1.9281	-3.2161
	Prob.	***0.3202***	***0.9758***	***0.1891***	***0.6238***	***0.0955***
		n0	n0	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2850	-1.1055	-0.6788	0.4267	-0.1257
	Prob.	***0.1799***	***0.2397***	***0.4175***	***0.8018***	***0.6345***
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					

		d(FI)	d(INF)	d(OR01)	d(PE)	d(UNEM)
With Constant	t-Statistic	-1.3157	-4.1750	-2.8238	-2.6326	-2.4727
	Prob.	***0.6124***	***0.0021***	***0.0628***	***0.0939***	***0.1292***
		n0	***	*	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2911	-4.4563	-2.7940	-2.6784	-2.3647
	Prob.	***0.8751***	***0.0050***	***0.2068***	***0.2499***	***0.3918***
		n0	***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0814	-4.3624	-2.8631	-2.5279	-2.5068
	Prob.	***0.2480***	***0.0001***	***0.0051***	***0.0126***	***0.0134***
		n0	***	***	**	**

المصدر من عمل الباحث باعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eveiws 12.0

ويلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هذا الاختبار قد شمل عده متغيرات منها متغير شمول المالي والتضخم والاحتياطيات الاجنبية والانفاق العام والبطالة وتشير هذه البيانات الى ان البحث يقيس اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيري كل من السياسة المالية والنقدية على الشمول المالي في العراق اذ يتبين ان جميع المتغيرات موضوع الدراسة استقرت في الفرق الاول ما خلا متغير التضخم الذي استقر عند المستوى. النموذج المناسب ان سكون البيانات بين المستوى والفرق الاول من شانه ان يدفعنا باتجاه اختيار نموذج الانحدار الذاتي الانحدار الذاتي ARDL [٣] وكما هو مثبت في الجدول اعلاه و يتضح لنا من خلال ما تقدم وكل من اختبارات السكون ومخرجات البرنامج الاحصائي ان النموذج الملائم هو (4, 4, 4, 1, 4) اي ان ذلك هو النموذج الامثل الذي تم اختباره او اختياره بواسطه اكايك وعن طريق نموذج الانحدار الذاتي ARDL وهذا يشير الى ان متغير الشمول المالي قد اخذ اربعه تباطؤات وكذلك الحال مع متغير الاحتياطيات الاجنبية ونفس الشيء مع متغير الانفاق العام اما بالنسبة لمتغير البطالة فقد اخذ تباطئا واحدا وكذلك الحال مع متغير التضخم الذي اخذ اربع تباط وتشير F-Stat الى ان النموذج معنوي بشكله الاجمالي وكذلك ارتفاع قيمه R^2 التي بلغت ٩٧٪ تقريبا كما في الجدول الاتي:

جدول (2)

Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 1, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FI(-1)	0.799261	0.172356	4.637273	0.0001
FI(-2)	-0.085086	0.233736	-0.364028	0.7193
FI(-3)	-0.031254	0.233935	-0.133601	0.8949
FI(-4)	-0.557443	0.178441	-3.123957	0.0049
OR01	1.57E-07	4.88E-08	3.222579	0.0039
OR01(-1)	-2.12E-07	8.87E-08	-2.388588	0.0259
OR01(-2)	1.94E-08	1.00E-07	0.193681	0.8482
OR01(-3)	7.64E-09	1.00E-07	0.076382	0.9398

OR01(-4)	1.99E-07	7.81E-08	2.551768	0.0182
PE	-4.64E-07	5.97E-08	-7.771705	0.0000
PE(-1)	4.09E-07	1.16E-07	3.512023	0.0020
PE(-2)	-4.35E-08	1.38E-07	-0.315285	0.7555
PE(-3)	-9.42E-09	1.38E-07	-0.068285	0.9462
PE(-4)	-2.60E-07	1.04E-07	-2.492540	0.0207
UNEM	0.781341	0.314727	2.482599	0.0212
UNEM(-1)	-0.791901	0.294637	-2.687718	0.0134
INF	-0.806463	0.460014	-1.753127	0.0935
INF(-1)	1.559010	0.783274	1.990377	0.0591
INF(-2)	-0.148262	0.842183	-0.176045	0.8619
INF(-3)	-0.036736	0.839006	-0.043785	0.9655
INF(-4)	-0.649982	0.491485	-1.322485	0.1996
C	28.23225	5.770713	4.892332	0.0001
R-squared	0.983004	Mean dependent var		12.23160
Adjusted R-squared	0.966780	S.D. dependent var		5.797170
S.E. of regression	1.056614	Akaike info (٤)criterion		3.254869
Sum squared resid	24.56154	(٥) Schwarz criterion		4.146964
Log likelihood	-49.60712	Hannan-Quinn criter.		3.585701

F-statistic	60.59036	Durbin-Watson stat	1.908864
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر من عمل الباحث باعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eveiws 12.0

وفي جانب ذي صله يوضح المخطط الاتي الذي هو عباره عن الاطوال الموجية للنماذج المقترحة والتي هي بطبيعة الحال عبارة عن ٢٠ نموذجاً، وان النموذج الذي يحمل الرقم ١٦ هو النموذج الامثل ذو الموج الطولي الاقل بين المتغيرات بين النماذج المقترحة الذي (4, 4, 4, 1, 4) كما في المخطط الاتي:

مخطط (١)

الطول الموجي للنموذج الملائم (4, 4, 4, 1, 4)

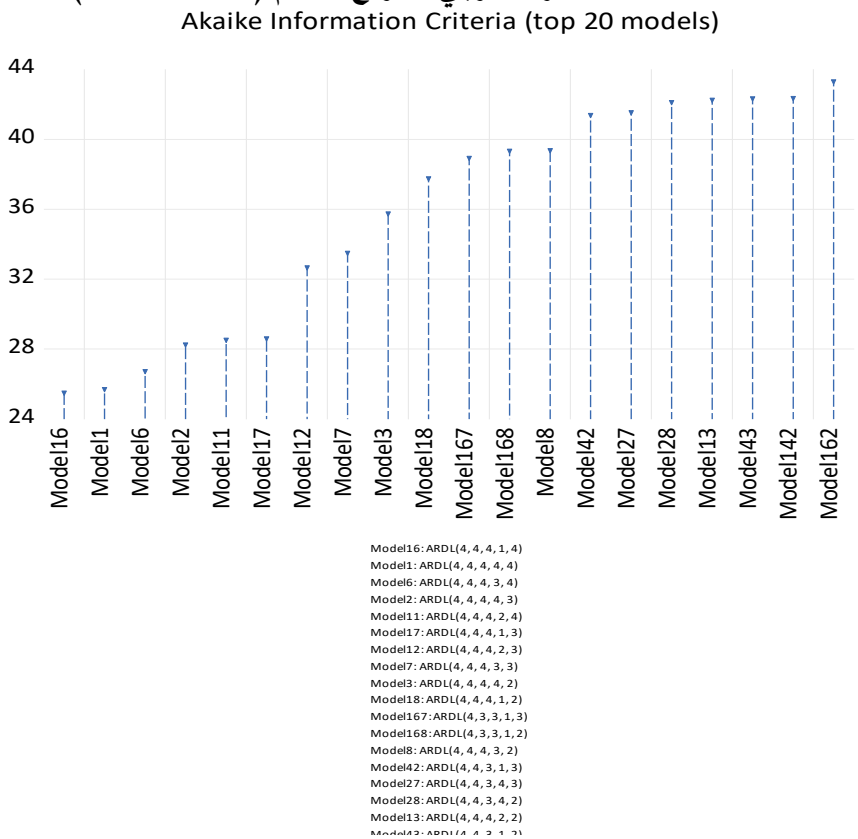

المصدر من عمل الباحث باعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eveiws 12.0

ويمكن من خلال اختبار ARDL ايجاد العلاقات الاقتصادية طويلة وقصيرة الاجل واجراء اختبار الحدود يمكن ملاحظه الجدول في ادناه والذي يوضح اجراء الاختبار على النموذج المنتخب الذي هو عباره عن (4, 4, 4, 1, 4) وعينة المشاهدات المتكونة من ٤٤ مشاهدة كونها سلسله زمنيه فصليه ممتدة من عام ٢٠٠٨ الفصل الاول الى الفصل الرابع لعام ٢٠١٩ يوضح الجدول ان المتغيرات كانت مستقرة عنده مستوى معنويه ٥٪ على الاغلب الاعم ويلاحظ ايضا امكانيه تفسير النتائج على الامد الطويل لعينه المشاهدات المذكورة انفا كون ان افل محتسبه التي هي ضمن اختبارات الحدود جاءت بقيمه ٧.١٤٤ وهي قيمه مرتفعة عند مقارنتها بالقيم الجدولية القيم الدنيا والقيم العليا للعينه من الف مشاهده ولغايه ٤٠ مشاهده ويمكن ان نقول ان هذه ميزه للعينة المنتخبة والجدول الاتي يوضح ما ذهبنا اليه: **جدول (٣)**

اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.144377	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	44		Finite Sample: n=45	
		10%	2.402	3.345
		5%	2.85	3.905
		1%	3.892	5.173
			Finite Sample: n=40	
		10%	2.427	3.395
		5%	2.893	4
		1%	3.967	5.455

المصدر من عمل الباحث باعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eveiws 12.0

وكذلك الحال مع الاختبارات الاخرى التي اوضحت ان النموذج المنتخب لا يعاني من المشاكل القياسية والإحصائية كما في الجدول ادناه الذي يبين ان معادلة التكامل المشترك ذو معامل سالب ومعنويه بمستوى 1% وهذه اشاره اخرى الى قوه النموذج المنتخب وكالاتي:

جدول (٣)معلمة معادلة التكامل المشترك

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FI(-1))	0.673784	0.113073	5.958818	0.0000
D(FI(-2))	0.588697	0.144048	4.086810	0.0005
D(FI(-3))	0.557443	0.158339	3.520559	0.0019
D(OR01)	1.57E-07	3.81E-08	4.127396	0.0004

D(OR01(-1))	-2.26E-07	5.09E-08	-4.445046	0.0002
D(OR01(-2))	-2.07E-07	5.99E-08	-3.457130	0.0022
D(OR01(-3))	-1.99E-07	6.35E-08	-3.139573	0.0048
D(PE)	-4.64E-07	3.91E-08	-11.85922	0.0000
D(PE(-1))	3.13E-07	6.84E-08	4.578100	0.0001
D(PE(-2))	2.69E-07	8.08E-08	3.336320	0.0030
D(PE(-3))	2.60E-07	8.38E-08	3.103696	0.0052
D(UNEM)	0.781341	0.220996	3.535550	0.0019
D(INF)	-0.806463	0.391795	-2.058380	0.0516
D(INF(-1))	0.834980	0.447673	1.865154	0.0756
D(INF(-2))	0.686718	0.459320	1.495076	0.1491
D(INF(-3))	0.649982	0.374718	1.734589	0.0968
CointEq(-1)*	-0.874523	0.120571	-7.253178	0.0000
R-squared	0.922678	Mean dependent var		-0.435463
Adjusted R-squared	0.876858	S.D. dependent var		2.717962
S.E. of regression	0.953775	Akaike info criterion		3.027597
Sum squared resid	24.56154	Schwarz criterion		3.716943
Log likelihood	-49.60712	Hannan-Quinn criter.		3.283239
Durbin-Watson stat	1.908864			

المصدر من عمل الباحث باعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eveiws 12.0 فضلا عن باقي الاختبارات R^2 ومن بجانب اخر يمكن ان نعلق على مخرجات البرنامج الاحصائي **Eveiws 12.0** في ما يتعلق بالاختبارات البعدية ومنها LM كما في الجدول ادناه:

جدول (٤)اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.690752	Prob. F(2,20)	0.0923
Obs*R-squared	9.329085	Prob. Chi-Square(2)	0.0094

المصدر من عمل الباحث باعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eveiws 12.0

فضلا عن اختبار عدم ثبات الجهاز التباين لباجان جود فري الذي يوضح هو الاخر ان النموذج خال من مشكله عدم ثبات تجانس التباين كما في الجدول الاتي:جدول (٥) اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.699307	Prob. F(21,22)	0.7918
Obs*R-squared	17.61352	Prob. Chi-Square(21)	0.6733
Scaled explained SS	7.409596	Prob. Chi-Square(21)	0.9972

المصدر من عمل الباحث باعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eveiws 12.0

وبتتابع الاختبار ات وصولا الى اختباري مجموع المربعات التراكمي ومربعاته وفي ضوء ذلك يلاحظ من الاختبار الاول الذي هو مجموع المربعات التراكمي ان النموذج لا يعاني من مشكلة التغييرات الهيكلية عبر الزمن كون سلوك الظاهرة ينحصر بين الحدين الحرجين واستناداً الى هذا الاختبار يمكن القول ان النموذج لا يعاني من المشاكل الهيكلية التي تم توضيحها انفاً كما يأتي: **مخطط (٢) المجموع التراكمي**

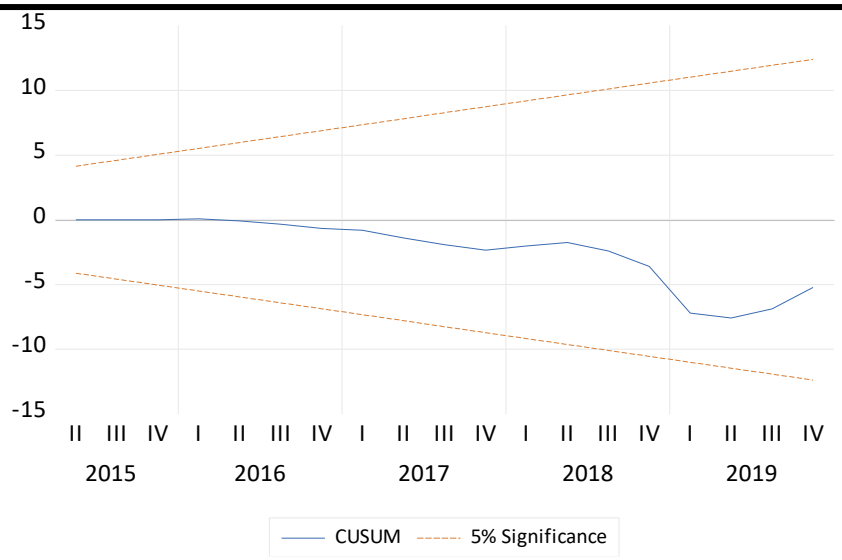

المصدر من عمل الباحث باعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eveiws 12.0

اما مجموع المربعات التراكمي في يلاحظ ان سلوك الظاهرة هو الخروج من الحدود الامنة للمخطط (٣) تحت مستوى معنويه ٥٪ وهو امر طبيعي في ظل ظروف الاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشاكل جمه منها المشكلة الريعية والمقصود بها الايراد المتأتي عبر تصدير النفط والحصول على العملات الصعبة مقابل ذلك، فضلا عن تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي وتزايد معدلات النمو الاقتصادي غير الحقيقي بفعل الميزة الريعية فضلا عن امور عديده اخرى منها تداخل القرار السياسي مع القرار الاقتصادي وتصدي من هم غير متخصصين بالجانب الاقتصادي لعمليه التخطيط الاقتصادي في البلد كل هذه العوامل ادت بالنتيجة الى ان يكون سلوك الظاهرة عبر المخطط الاتي :**مخطط (٣)**

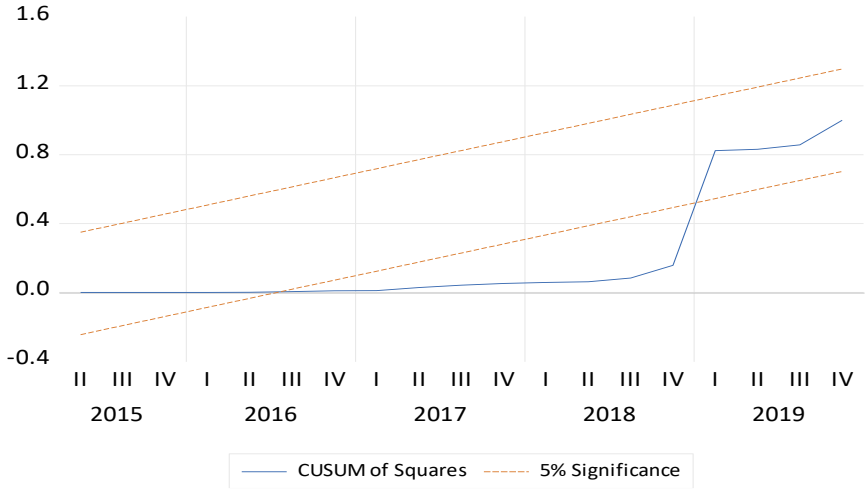

المصدر من عمل الباحث باعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eveiws 12.0

الاستنتاجات

١. من خلال اجراء اختبار الحدود ومعنوية وقيمة F البالغة ٧.١٤٤ يتضح ان هناك علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ومؤشر الشمول المالي للعراق.

٢. اظهرت نتائج التحليل القياسي ان الاشارة السالبة لمعلمة معادلة التكامل المشترك لنموذج ARDL تحت معنوية ١٪.

٣. ان خروج مسار الظاهرة المدروسة من الحدود الامنة بمستوى معنويه ٥٪ وهو امر طبيعي في ظل ظروف الاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشاكل جمه منها المشكلة الريعية فضلا عن تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي وتزايد معدلات النمو الاقتصادي للقطاع النفطي غير الحقيقي وبمساعدة عوامل اخرى منها تداخل القرار السياسي مع القرار الاقتصادي.

٤. لايزال دور القطاع الخاص محدوداً والتدخل الحكومي واضح المعالم في اغلب مفاصل الحياة في العراق وهذا في حقيقة الامر يسبب عائقا امام عملية الشمول المالي التي يتحمل القطاع الخاص العبء الاكبر في تفعيلها.

٥. هناك بعض المصارف الاهلية ذات التحركات المشبوهة والتي تسهم بشكل كبير في عملية نزيف العملات الصعبة الى خارج البلد وانعاش اقتصادات اخرى، فهي بطبيعة الحال وبشكل ظاهري تؤدي خدمة مصرفية وتشترك مع المصارف الاخرى في تفعيل الشمول المالي ولكن في الحقيقة تسبب ضرر كبير للبلد.

التوصيات

١. تفعيل دور القطاع الخاص وجعله شريكا حقيقياً في عملية التنمية الاقتصادية والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الحقيقية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي المنشود.

٢. مكافحة عمليات نزيف العملات الصعبة الى خارج الحدود والحد منها بوضع اجراءات صارمة وجريئة للقضاء على هذه الظاهرة.

٣. العمل بشكل جاد على النهوض بالقطاعات الاقتصادية الحيوية والفعلية التي تعمل على الاسهام بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٤. الاستعانة بالخبراء في المجالات المالية والنقدية فضلاً عن الاطلاع على التجارب العالمية في هذا المجال.

٥. تسهيل الاجراءات الروتينية والمملة لسحب وتوديع الاموال وتشجيع مبدا العمل بالبطاقات الائتمانية بدلاً من النقد.

Sources

1. Central Statistical Organization, various bulletins, Iraq. Available: www.cosit.gov.iq

٢. Phillips, P, C, B, (1987). " Time series regression with a unit root, " Econometrica, 55, pp 277-301.

٣. Pesaran MH, Shin Y (1998) An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. Econ Soc Monogr 31:371–413Vrieze, S. I. (2012), "Model selection and psychological theory: a discussion of the differences between the Akaike Information Criterion (AIC) and the Bayesian Information Criterion (BIC)", Psychological Methods, 17 (2): 228–243.

٤. Akaike, H. (1973), "Information theory and an extension of the maximum likelihood principle", in Petrov, B. N.; Csáki, F. (eds.), 2nd International Symposium on Information Theory, Tsahkadsor, Armenia, USSR, September 2–8, 1971, Budapest: Akadémiai Kiadó, pp. 267–281. Republished in Kotz, S.; Johnson, N. L., eds. (1992), Breakthroughs in Statistics, I, Springer-Verlag, pp. 610–624.

٥. Schwarz, Gideon E. (1978), "Estimating the dimension of a model", Annals of Statistics, **6** (2): 461–464,

٦. Ozturk I, Acaravci A (2011) Electricity consumption and real GDP causality nexus: evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries. Appl Energy 88:2885–2892

7. Breusch, T. S.; Pagan, A. R. (1979). "A Simple Test for Heteroskedasticity and Random Coefficient Variation". Econometrica. 47 (5): 1287–1294.

8.Grigg; Farewell, VT; Spiegelhalter, DJ; et al. (2003). "The Use of Risk-Adjusted CUSUM and RSPRT Charts for Monitoring in Medical Contexts". Statistical Methods in Medical Research. **12** (2): 147–170.